

بنك الكويت الوطني

عام 2018

مؤتمر المستثمرين/المحليين

24 يناير 2019

بنك الكويت الوطني
المؤتمر الهاتفي بشأن الأرباح في عام 2018

الأحد الموافق 27 يناير 2019

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الخميس الموافق 24 يناير 2019 الساعة الثالثة من بعد الظهر بالتوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركين من البنك:

السيد/ عصام الصقر – الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ جيم ميرفي – رئيس المجموعة المالية

السيد/ أمير حنا – رئيس وحدة علاقات المستثمرين والإتصال المؤسسي

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إيلينا سانشيز

من المجموعة المالية هيرمس EFG Hermes

عامل البدالة:

اهلا ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني للعام 2018. سيتم تسجيل احداث هذا الاجتماع. وأود الآن أن أقدم لكم السيدة/ ايلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرمس (EFG HERMES).

إيلينا سانشيز:

مساء الخير أو صباح الخير. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني عن العام 2018. ينضم إلينا اليوم الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/عصام الصقر، ومدير عام المجموعة المالية، السيد/ جيم ميرفي، ورئيس إدارة علاقات المستثمرين والإتصال المؤسسي في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً لكم.

أمير حنا:

شكرا أيلينا على هذه المقدمة.

مساء الخير.

نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم لاستعراض النتائج المالية للعام 2018.

سوف أبدأ الآن بقراءة نبذة مختصرة من بيان إخلاء المسؤولية بينما البيان الكامل سيظهر أمامكم على الشاشة والذي ينص على الآتي: " قد يتضمن هذا العرض بعض البيانات التي تنسم بنظرة تطلعية، فيما يعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطلعية. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية المبينة هنا". وهذا يختم بيان إخلاء المسؤولية لهذا المؤتمر اليوم.

سوف نستهل المؤتمر الهاتفي اليوم بتعليقات افتتاحية من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة، السيد/عصام الصقر ثم يتبعه المدير المالي للمجموعة السيد/جيم ميرفي بالتطرق إلى النتائج المالية الفصلية والسنوية للعام 2018. كما أود أيضاً أن أضيف أنه بعد الانتهاء من العرض المقدم من قبل فريق ادارة البنك، سوف نرحب بتلقي جميع أسئلتكم من خلال منصة البث

عبر شبكة الإنترنت (webcast platform) والرجاء التفضل بكتابة أسئلتكم في أي وقت أثناء المكالمة. وسوف نبذل قصارى جهودنا للإجابة عن أسئلتكم قدر الإمكان، وفي حال تم ترك سؤال بدون تقديم إجابة له نظراً لضيق الوقت، أو في حال كان لدى أي منكم سؤال للمتابعة، برجاء الاتصال بنا عبر عنوان البريد الإلكتروني الخاص بقسم علاقات المستثمرين في بنك الكويت الوطني المتوفر على موقعنا الإلكتروني في الصفحة الخاصة بعلاقات المستثمرين.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، الرئيس التنفيذي للمجموعة ليوافيكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

عصام الصقر:

شكراً لك أمير.

تحياتي لكم جميعاً.

شكراً لانضمامكم لنا في هذا المؤتمر الهاتفي والبت عبر شبكة الانترنت لاستعراض النتائج الفصلية للمجموعة عن الربع الرابع من العام والسنة المالية 2018 .

وكما عهدنا خلال المؤتمرات الهاتفية السابقة، نبدأ باستعراض أبرز النقاط الخاصة بالأرباح عن العام 2018.

يمثل أداء المجموعة في العام 2018 استمراراً لقوة اتجاهات الاداء التشغيلي الذي تميزنا به على مدى السنوات الماضية. فخلال العام، واصلنا ترسيخ مكانتنا الريادية في السوق المحلي داخل الكويت مع الحفاظ في ذات الوقت على زيادة حجم اعمالنا ومشاركتنا على الصعيد الدولي مع تعزيز علامتنا التجارية الخاصة بالمعاملات المصرفية الاسلامية، وقد أتت تلك الجهود بثمارها بما يثبت بكل تأكيد التطبيق الناجح لاستراتيجية التنوع التي تبنيها .

وتمكنت المجموعة من تسجيل نتائج مالية جيدة في الربع الرابع من العام 2018 وبالنسبة للسنة المالية 2018 بأكملها. حيث بلغ صافي الربح 98.3 مليون دينار كويتي في الربع الرابع من العام 2018، مسجلاً نمواً بنسبة 17.0% على أساس سنوي. أما بالنسبة لأداء العام 2018 بأكمله، فقد بلغ صافي الربح 370.7 مليون دينار بارتفاع 15.0%.

وكان تنوع مصادر الدخل وتوسيع قاعدة عملاتنا من أهم الدعائم الرئيسية التي ساهمت في مواصلة تسجيل تلك الأرباح القوية عاماً بعد الآخر. حيث واصلنا التركيز على تحقيق الدخل من الأنشطة المصرفية الرئيسية مع تطبيق ضوابط صارمة للتحكم في التكاليف كما سيتضح لكم عند التطرق للأرقام بمزيد من التفاصيل خلال المكالمة.

وبالانتقال لاستعراض بيئة الأعمال، نجد ان الكويت بلا شك قد اثبتت مرونة غير مسبوقه في مواجهة الرياح المعاكسة للنمو الاقتصادي. كما نحفظ بنظرتنا التفاؤلية تجاه قوة الانشطة الاقتصادية المحلية في ظل مواصلة الحكومة لخطط التوسع الرأسمالي باعتبار الجدول الطموح لترسية المشروعات التنموية خلال الفترة القادمة .

فعلى الرغم من مخاوف تباطؤ النشاط الاقتصادي على خلفية تراجع أسعار النفط بنهاية العام 2018، إلا ان الكويت قد تمكنت من الصمود في مواجهة تلك المخاوف بفضل قلة سعر التعادل النفطي في الموازنة وارتفاع الاحتياطيات السيادية، بما يرفع من مستوى تحصيلين وحماية الوضع المالي للدولة أمام التقلبات المستقبلية ويدعم توقعاتنا المتفائلة لاستمرار نمو بيئة الأعمال.

وكما دأبنا دائماً، نوكد مجدداً الدور الحيوي والرئيسي الذي يقوم به بنك الكويت الوطني في دعم التنمية الاقتصادية والقيام بدور فعال في تنفيذ "رؤية كويت جديدة 2035". وانطلاقنا من مكانتنا الريادية كأكبر مؤسسة مالية على مستوى الكويت، بالإضافة إلى انتشارنا الاقليمي والدولي، نحرص على مواصلة جهودنا لتعزيز هذا الدور التوسعي بما يعطي مزيداً من الثقة لتوقعات نمو المجموعة.

وبالانتقال لأعمالنا الدولية، نجد اننا حققنا أداءً قوياً في معظم أنشطة المجموعة خارج الكويت، حيث ساهمت الفروع الخارجية والشركات التابعة بنسبة 29% من ارباح المجموعة وتواصل دورها الهام في التقليل من المخاطر التي تواجه المجموعة بصفة عامة.

وبالمثل، قام بنك بوبيان، المصرف الاسلامي التابع للمجموعة بتقديم أداءً رائعاً بما ساهم في تعزيز مكانتنا على الصعيد المحلي والمساهمة في تنويع قاعدة الدخل.

وكان العام 2018 عاماً لتنويع أعمالنا مع التركيز بصفة خاصة على برنامج التحول الرقمي بما يضمن استمرار نمو أعمالنا في المستقبل. حيث امتد التنوع الرقمي عبر قطاعات الأعمال المختلفة والمناطق الجغرافية المتعددة، بما انعكس بوضوح على عملياتنا وأنظمتنا الداخلية بالإضافة إلى تجارب العملاء والفرص التي نوفرها لهم .

أما بالنسبة للآفاق المستقبلية، نعتزم الإبقاء على مسارنا الاستراتيجي دون اي تغييرات جوهرية. حيث يتمثل هدفنا الرئيسي في الاحتفاظ بمكانتنا الريادية على مستوى كافة الأعمال الرئيسية والحفاظ على حصتنا المهيمنة في السوق المحلي، وهو الأمر الذي سندعمه من خلال تنمية أنشطة بنك بوبيان، المصرف الاسلامي التابع للمجموعة.

اما خارج النطاق المحلي، فما زلنا حريصين على اقتناص الفرص مع التركيز على ترسيخ بصمتنا في الأسواق التي نتواجد بها وتعزيز مكانتنا في الأسواق الرئيسية وبناء أسس تدعم النمو المستقبلي. وأسمحوا لي أن أركز على سوقين بالتحديد هما مصر والسعودية. ففي مصر نرغب في توحيد أعمالنا بها ومواصلة مسيرة النمو التي شهدناها مؤخراً في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي الطموح الذي تسعى الحكومة المصرية إلى تطبيقه. وهو الأمر الذي من شأنه مواصلة دعم النمو وخلق فرص للبنوك لتقديم المزيد من التسهيلات الائتمانية. أما في السعودية، فسوف نسعى إلى تنمية قاعدة العملاء بعد افتتاح فرعين جديدين في الرياض والدمام، وفي ذات الوقت، نشعر بمزيد من التفاؤل تجاه شركة الوطني لإدارة الثروات وهي أحدث الشركات التابعة للمجموعة والحاصلة على ترخيص من هيئة السوق المالية لمزاولة انشطتها في السوق السعودي، في ظل استهدافنا للتوسع في هذا السوق المربح اعتماداً على الخبرات الواسعة للفريق المهني لمجموعة الخدمات المصرفية الخاصة وبدعم من الذراع الاستثماري للمجموعة المتمثل في شركة الوطني للاستثمار .

وأخيراً، أود ان أنهي كلمتي بإلقاء نظرة سريعة على أحدث التصنيفات الائتمانية للمجموعة ومستجدات هذا العام. حيث وصلنا التميز بأعلى التصنيفات الائتمانية من قبل وكالات التصنيف الرئيسية الثلاث، فيتش وموديز وستاندرد اند بورز، والتي أكدت تصنيفنا الائتماني في العام 2018 مع الاحتفاظ بنظرة مستقبلية مستقرة. وتعد تلك التصنيفات هي الأقوى على مستوى الكويت وضمن أعلى التصنيفات على مستوى المنطقة.

وهنا أود أن أختتم تعليقاتي لننتقل إلى جيم ميرفي، رئيس المجموعة المالية لتغطية نتائجنا المالية الفصلية والقاء الضوء على نتائجنا المالية الفصلية وللسنة المالية 2018 بمزيد من التفصيل وللإجابة عن استفساراتكم.

تفضل جيم.

جيم ميرفي:

عمتم مساءً جميعاً واهلاً بكم.

يسعدني ان اقتنص هذه الفرصة لاستعرض معكم نتائجنا المالية السنوية للعام 2018.

لقد قمنا بالإعلان مؤخراً عن نتائجنا المالية وتسجيل أرباح بقيمة 370.7 مليون دينار كويتي عن فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بما يمثل نمواً بنسبة 15 في المائة مقارنة بصافي الربح المسجل في العام الماضي. وتعكس تلك النتائج أداءً قوياً للمجموعة بما يؤكد مواصلتنا للنمو من حيث اتساع نطاق وربحية أعمالنا على حد

سواء. كما نفخر بصفة خاصة ان نرى انه ما يعزز ويساند ذلك النمو هو الأداء القوي عبر خطوط الأعمال المختلفة والمناطق الجغرافية العديدة التي نعمل بها.

وبلغ صافي الربح 98.3 مليون دينار كويتي في الربع الرابع من العام 2018 وبزيادة 11.8 مليون دينار كويتي عن الربع الثالث من العام 2018 وبنمو بلغت نسبته 13.6 في المائة، وبزيادة 14.3 مليون دينار كويتي عن الربع الرابع من العام 2017، اي بنمو بلغت نسبته 17 في المائة.

وقبل التعمق أكثر في الأرقام، اود اولاً ان ألقى الضوء على أوضاع بيئة الأعمال منذ بداية العام الحالي حتى الان.

كانت الأوضاع التشغيلية خلال العام مواتية بصفة عامة بفضل الظروف الداعمة لبيئة الأعمال واستمرار ارتفاع مستويات الثقة في قطاع الأعمال. وبفضل ذلك، كانت الاتجاهات الأساسية مشجعة للغاية وأبدت زخماً قوياً شهدنا دلالاته في فترات مالية سابقة.

كما نشهد مواصلة الجهود الحثيثة لتنفيذ خطة التنمية الحكومية وان كانت وتيرة اسناد المشاريع جاءت أقل من التوقعات وبمعدل أبطأ من الأعوام السابقة. إلا انه على الرغم من ذلك، مازلنا نرى انها لا تتعدى كونها مسألة وقت فقط من خلال ترحيل المشاريع لفترات قادمة سرعان ما ستتسارع وتيرة انشطتها في غضون العام المقبل.

ومن ثم فإن انعكاس ذلك على القطاع المصرفي سيتمثل في التأثيرات المرتبطة بتنفيذ خطة التنمية، وهو الأمر الذي سيساهم في استمرار توفير آفاق جيدة للأعمال وفرص التمويل مع مرور الوقت.

كما ساند تلك الأوضاع المواتية الارتفاع المستمر في أسعار الفائدة المحلية والعالمية وهو ما من شأنه بالطبع أن يدعم نمو أرباح المجموعة. وعلى خلفية ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، قام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم خلال العام، وان كان لمرة واحدة فقط في شهر مارس.

وبالعودة مرة أخرى إلى نتائجنا المالية وادائنا خلال تلك الفترة، كما ذكرت سابقاً، لقد سجلنا أداءً قوياً على مستوى كافة عمليات المجموعة وقطاعات الأعمال المختلفة سواء كان ذلك داخل الكويت او في الخارج. ونقوم بتقسيم اعمال المجموعة، بأسلوب منطقي ان صح القول، لقطاع الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقطاع الاعمال الدولي للمناطق الجغرافية الأبعد نطاقاً. ويسعدني القول ان كلا القطاعين قد ابلى بلاء حسناً.

كما يسعدنا ايضاً استمرار النمو القوي لأعمال بنك بوبيان - البنك الاسلامي التابع للمجموعة. حيث بلغ صافي ربح بنك بوبيان 56.2 مليون دينار كويتي للعام بأكمله، بنمو بلغت نسبته 17.9 في المائة.

وسوف ألقى الضوء خلال هذا الاستعراض على أهمية وجوهية تنوع اعمالنا عند التطرق إلى مساهمة أفرع الأعمال المختلفة والمتنوعة إلى إجمالي أرباح المجموعة.

وبلغ الربح التشغيلي (قبل احتساب الضرائب والمخصصات) 606.9 مليون دينار كويتي في العام 2018، بزيادة 8.9 في المائة عن العام 2017. كما ارتفع إجمالي الدخل بنسبة 7.4 في المائة، في حين تمكنا من المحافظة على احتواء نمو التكاليف في حدود لم تتجاوز نسبة 4.1 في المائة.

وسوف اتطرق باختصار إلى اهم الدوافع الرئيسية لنمو الدخل والتكاليف، لكني اود أولاً ان استبق في الاجابة عن بعض الاسئلة التي قد يرغب البعض في طرحها بالنسبة لتراجع صافي إيرادات الاستثمار بواقع 17.7 مليون دينار كويتي مقارنة بالعام السابق.

بداية، اود أولاً ان اذكركم انه خلال العام 2017 استفادت المجموعة من تحقيق أرباح استثنائية غير متكررة لعدد من استثماراتها. ثانياً، فكما تذكرون، قامت المجموعة خلال الربع الثالث من العام 2018 بتسجيل صافي خسائر ناتجة عن إعادة تصنيف شركة زميلة يحتفظ بها من خلال احدى شركاتنا التابعة، حيث تم إعادة تقييمها لتظهر بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى المعروفة اختصاراً باسم (FVOCI). ويعود سبب صافي الخسارة لذلك الاستثمار في واقع الأمر إلى إعادة تصنيفه من الخسائر المتركمة في أسعار صرف العملات الأجنبية للشركة الزميلة.

لذا، فمن اجل التعرف على مستوى نمو الأعمال التشغيلية بصورة واقعية، يجب ان نقوم بخصم هذا التأثير عند احتساب نتائج إيرادات الاستثمار للفترة المقارنة. وبتطبيق ذلك، نجد ان إجمالي إيرادات الاستثمار قد حققت نمواً بنسبة 9.7 في المائة، في حين ارتفع الربح التشغيلي بنسبة 12.5 في المائة.

وسوف أنتقل الان إلى النتائج المالية لفترة الربع الأخير من العام، حيث سجلنا ربحاً تشغيلياً بقيمة 147.2 مليون دينار كويتي مقابل 152.6 مليون دينار كويتي في الربع الثالث من العام 2018. ويعكس ذلك التراجع حقيقة انه على الرغم من عدم تأثر الربع الرابع بانخفاض إيرادات الاستثمار كما شهدنا في الربع الثالث، إلا انه قد تأثر بتراجع مستويات الدخل من الاتعاب والعمولات في اجزاء معينة من المجموعة على خلفية تباطؤ الأعمال خلال الفترة المالية بما في ذلك بعض الاعتبارات الموسمية، إلى جانب ارتفاع التكاليف مقارنة بالفترة السابقة. وأود ان اشير إلى ان التكاليف في الربع الرابع قد تأثرت بتوقيت بعض الأحداث، ومن ضمنها تدشين اعمال شركتنا الجديدة في السعودية، شركة الوطني لإدارة الثروات.

وبمقارنة هذا الأداء بالعام السابق، نجد ان ربح التشغيل قد بلغ 138.3 مليون دينار كويتي في الربع الرابع من العام 2017، ومن ثم فقد بلغ معدل النمو المسجل في الربع الرابع من العام 2018 ما نسبته 6.4 في المائة مقارنة بذلك.

أما بالنسبة للدخل التشغيلي فقد بلغ 883.2 مليون دينار كويتي للعام 2018 بالكامل، مقابل 822.7 مليون دينار كويتي في العام 2017، أي بنمو بلغ 7.4 في المائة على أساس سنوي. علماً بأنه بعد خصم الآثار الاستثنائية كما ذكرت آنفاً، ترتفع تلك النسبة لتصل إلى 9.7 في المائة.

وبالعودة مرة أخرى إلى النتائج الفصلية، نرى أن الدخل التشغيلي للربع الأخير من العام 2018 قد بلغ 221.4 مليون دينار كويتي مقابل 219.6 مليون دينار كويتي في الربع الثالث من العام، ومقابل تسجيل 212.8 مليون دينار كويتي في الربع الرابع من العام 2017.

وهناك دافعان أساسيان ساهما في تعزيز نمو الدخل التشغيلي في العام 2018. يتمثل العامل الأول في النمو القوي الذي سجلته صافي إيرادات الفوائد بنسبة 9.8 في المائة، فيما يتمثل العامل الثاني في قوة أداء الاتعاب والعمولات، والتي ارتفعت بنسبة 8.4 في المائة عن مستويات العام السابق. وسوف اتطرق لذلك بمزيد من التفاصيل بعد قليل .

ويمكنكم رؤية مزيج الدخل التشغيلي في أسفل شريحة العرض الأولى من الجهة اليمنى. حيث ساهم صافي إيرادات الفوائد بنسبة 78 في المائة من إجمالي الدخل التشغيلي في حين كان نصيب إيرادات غير الفوائد 22 في المائة. علماً بأن إيرادات غير الفوائد ساهمت بنسبة 24 في المائة من إجمالي الدخل في العام السابق بما يعكس ارتفاع مستويات إيرادات الاستثمار كما أسلفت الذكر.

وننتقل الآن إلى الرسم البياني الثاني

سوف اتطرق الآن إلى أداء إيرادات الفوائد خلال العام ودوافع النمو المحركة لهذا الأداء.

حيث بلغ صافي إيرادات الفوائد 690.5 مليون دينار كويتي في فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في ديسمبر 2018 مقابل 629.0 مليون دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام السابق، أي بنمو قوي بلغت نسبته 9.8 في المائة.

وبالنظر إلى النتائج الفصلية، نرى أن صافي إيرادات الفوائد قد بلغ 175.4 مليون دينار كويتي للربع الرابع من العام 2018 مقابل 178.2 مليون دينار كويتي في الربع الثالث من العام، ومقابل 162.7 مليون دينار كويتي في الربع الرابع من العام 2017. وقد شهد صافي إيرادات الفوائد الأثر الأجل لارتفاع اسعار الفائدة في الفترات المالية السابقة.

وكان استقرار معدلات نمو الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد أحد أهم العوامل المعززة لنمو صافي إيرادات الفوائد على أساس سنوي.

حيث بلغت الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد 25.6 مليار دينار كويتي في المتوسط خلال العام 2018، بزيادة 6.3 في المائة مقارنة بالعام 2017. ويعكس هذا النمو في الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد نمواً قوياً في محافظ القروض والمحافظ الاستثمارية. وسوف تعود مرة أخرى لنمو القروض لاحقاً.

وإلى جانب النمو القوي من جانب الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد، تتميز المجموعة أيضاً بارتفاع صافي هامش الفائدة.

وبالنظر إلى الجانب الأيسر في أسفل هذه الشريحة نلاحظ أن متوسط صافي هامش الفائدة لفترة الاثني عشر شهراً المنتهية في ديسمبر 2018 قد بلغ ما نسبته 2.69 في المائة مقابل 2.61 في المائة في العام 2017.

ونلاحظ هنا أن متوسط صافي هامش الفائدة للربع الرابع من العام 2018 قد بلغ ما نسبته 2.67 في المائة ما يمثل تراجعاً هامشياً مقارنة بالربع السابق وذلك للآثار اللاحقة لإعادة تسعير الودائع ذات آجال الاستحقاق الطويلة.

ننتقل الآن إلى تكاليف التمويل، والتي نلاحظ ارتفاعها هذا العام إلى 1.72 في المائة في المتوسط مقابل 1.26 في المائة في العام 2017، وانتهت العام عند مستوى 1.95 في المائة في الربع الأخير.

وبلغ العائد 4.23 في المائة مقابل 3.73 في المائة في العام 2017، وبلغ العائد في الربع الرابع 4.40 في المائة.

وإذا وجهنا انظارنا إلى الجانب الأيمن في أسفل شريحة العرض فسندرى المكونات الرئيسية التي ساهمت في رفع صافي هامش الفائدة بمعدل 8 نقاط أساس، أي من 2.61 في المائة في العام 2017 إلى 2.69 في المائة في العام 2018. وقد تأثر صافي هامش الفائدة بشكل إيجابي بواقع 43 نقطة أساس بفضل محفظة القروض والموجودات الأخرى، في حين أثر ارتفاع تكلفة الودائع على صافي هامش الفائدة في حدود 35 نقطة أساس.

وننتقل الآن إلى الرسم البياني الثالث

وسنستعرض الآن كيفية أداء إيرادات غير الفوائد خلال العام.

بلغت إيرادات غير الفوائد 192.8 مليون دينار كويتي في العام 2018، بما يتسق مع أداء الفترات المالية السابقة بصفة عامة. إلا أن نسبة النمو قد تم احتسابها وفقاً لآثار التغييرات

التي طرأت على إيرادات الاستثمار بما يعكس نمواً بنسبة 9.6 في المائة على أساس سنوي.

ويتكون صافي إجمالي إيرادات غير الفوائد البالغ قيمته 192.8 مليون دينار كويتي من الاتعاب والعمولات بقيمة 150.2 مليون دينار كويتي وصافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية بقيمة 39.0 مليون دينار كويتي بالإضافة إلى 1.4 مليون دينار كويتي من إيرادات التشغيل الأخرى من غير الفوائد.

علماً بأن إيرادات الاتعاب والعمولات قد بلغت 150.2 مليون دينار كويتي، بنمو قوي بلغت نسبته 8.4 في المائة مقارنة بالفترة السابقة.

وأود هنا ان اعير عن رضانا التام بهذا الأداء، والذي يعكس ارتفاع الأنشطة عبر قطاعات الأعمال المختلفة للمجموعة. وتجدر الإشارة هنا إلى التشعب الكبير لمصادر النمو الذي شهدناه للاتعاب والعمولات وامتدادها عبر عدد كبير من قطاعات الاعمال والمناطق الجغرافية المختلفة.

وكما يتضح لكم، يركز الجزء الأكبر من إيرادات غير الفوائد على الأنشطة المصرفية الرئيسية للبنك. وتتركز الأنشطة الرئيسية لإيرادات غير الفوائد في الاتعاب والعمولات وأنشطة التعامل بالعملات الأجنبية، في حين أن مصادر إيرادات البنك من الأعمال المصرفية غير الرئيسية تكاد لا تذكر.

وبالنسبة للربع الأخير من العام 2018، بلغ إجمالي إيرادات غير الفوائد 46.0 مليون دينار كويتي مقابل 41.4 مليون دينار كويتي في الربع الثالث من العام. وأود التذكير مرة أخرى بان إيرادات غير الفوائد في الربع الثالث من العام 2018 قد تأثرت سلباً على خلفية إعادة تقييم احدى الشركات الزميلة والمحتفظ بها من خلال احدى شركائنا التابعة لتظهر بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى المعروفة اختصاراً باسم (FVOCI)، ومن ثم نتج هذا الفارق الكبير بين أداء الفترتين.

الرسالة الهامة التي اريد ايصالها هي ان المجموعة احتفظت بأداء قوي للأنشطة المصرفية الرئيسية المتمثلة في كلا من إيرادات الاتعاب والرسوم وايرادات التعامل بالعملات الأجنبية، بما يعكس أداءً قوياً على صعيد كافة الأنشطة الرئيسية للمجموعة.

بالانتقال إلى كيفية أداء مصروفات التشغيل، نجد ان إجمالي مصروفات التشغيل في العام 2018 قد بلغ 276.3 مليون دينار كويتي، مقابل 265.4 مليون دينار كويتي في العام السابق، بنمو بلغت نسبته 4.1 في المائة. وارتفعت مصروفات الموظفين بواقع 3.6 في المائة ومصروفات التشغيل الأخرى بنسبة 4.8 في المائة.

ويعكس هذا الارتفاع الهامشي للتكاليف مدى احكام قبضتنا على قاعدة التكاليف الاساسية. إلا انه مع ذلك، ما زلنا ندرك اهمية مواصلة الاستثمار في مناطق العمليات التي تدعم أعمانا على المدى البعيد بما يعزز الاحتفاظ بقيمة ومكانة المجموعة.

كما نواصل دعمنا لاثنتين من اهم الشركات التابعة في طور النمو، وهما تحديداً بنك بوبيان وبنك الكويت الوطني - مصر. ويواصل كلا منهما تحقيق مستويات عالية من النمو وارتفاع الأرباح، وبالتالي طراً ارتفاعاً اعلى في معدلات التكلفة الخاصة بهما بما يتخطى المستوى المسجل على مستوى المجموعة بأكملها.

وبالنظر إلى النتائج الفصلية، نجد أن إجمالي مصروفات التشغيل في الربع الأخير من العام 2018 قد بلغ 74.3 مليون دينار كويتي مقابل 67.0 مليون دينار كويتي في الربع الثالث من العام.

ويعكس ارتفاع التكاليف الفصلية توقيت وقوع بعض الاحداث مثل حجز تكاليف التأسيس الخاصة بإطلاق أعمال شركتنا الجديدة الوطني لإدارة الثروات في السعودية.

وأود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لأوضح حرصنا الشديد على مواصلة الاستثمار بكثافة في مجال تكنولوجيا المعلومات على مدار العام. حيث يشهد نموذج أعمال القطاع المصرفي العالمي كما نعرفه الآن تحديات هائلة، تتمثل ابسطها في الاضطرابات الرقيمة التي تواجه القطاع، هذا إلى جانب الانتشار المحموم لشركات التكنولوجيا المالية (FinTechs). وتستنمر المجموعة بقوة في مجال التكنولوجيا التمكينية في مجال الأعمال والحلول التجارية وتجديد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمجموعة والحرص على استخدام أفضل الحلول الأمانة في مجال الأمن الإلكتروني.

من جهة اخرى، بلغنا مراحل متقدمة جداً في بناء مركز البيانات الجديد في مدينة الكويت وفقاً لأحدث المعايير العالمية ويتوقع أن يتم تدشينه خلال العام القادم.

وبالحديث عن تكنولوجيا المعلومات، من يتابع منكم اعمالنا عن كثب سيعرف أننا قمنا خلال الفترة القصيرة الماضية باستثمار مبالغ هائلة لاستبدال منصتنا المصرفية الأساسية، وهي مهمة معقدة ومليئة بالتحديات لأي بنك. وتتمثل أهمية تلك الخطوة في اعتماد قاعدة البيانات الرقيمة والتكنولوجية الجديدة على أقوى وأفضل الأسس التكنولوجية المتاحة في الأسواق في الوقت الحاضر.

وتعد نسبة التكاليف إلى الدخل من اهم مقاييس كفاءة الاداء التشغيلي على الرغم من بساطتها، لذا يسعدنا أن نرى أن نسبة التكاليف إلى الدخل قد انخفضت من 32.3 في المائة في العام 2017 إلى 31.3 في المائة في العام 2018. ومن المنصف أن نقول إنه وفقاً لأغلبية المعايير القياسية، تعتبر هذه النسبة مثيرة للإعجاب بالنسبة لمقياس هام مثل هذا لقياس كفاءة الأداء التشغيلي، وهو من اهم المعايير التي سنواصل الاهتمام بها مستقبلياً.

وننتقل الآن إلى المخصصات وخسائر انخفاض القيمة.

بلغ إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة عن فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في ديسمبر 2018 ما قيمته 179.7 مليون دينار كويتي من ضمنها 169.3 مليون دينار كويتي مخصص خسائر الائتمان و10.0 مليون دينار كويتي مخصص خسائر انخفاض القيمة لشركة زميلة او يحتفظ من خلال احدى الشركات التابعة للمجموعة.

وقد بلغت المخصصات وخسائر انخفاض القيمة 34.3 مليون دينار كويتي في الربع الرابع من العام 2018 مقابل 51.5 مليون دينار كويتي في الربع الثالث من العام 2018، ومقابل 41.9 مليون دينار كويتي في الربع الرابع من العام 2017.

وبالنسبة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9 ومتطلبات تطبيقه عند احتساب مخصصات خسائر الائتمان، أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات تفيد بضرورة التزام البنوك الكويتية بنهاية العام 2018 بتحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كالقيمة الأكثر ارتفاعاً ما بين طريقة احتسابها وفقاً للمعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9 أو احتساب المخصصات بناءً على توجيهات واحكام بنك الكويت المركزي الصادرة بهذا الخصوص، ايهما أعلى.

ونظراً لان الوضع الثاني ينطبق علينا، لذا قمنا باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالموجودات المالية الأخرى فقط والتي لم يكن لها تأثير يذكر خلال الفترة المالية الحالية.

وننتقل الان إلى الرسم البياني الرابع

وأود الآن العودة مجدداً إلى موضوع تنوع إيرادات المجموعة.

حيث تعد مسألة تنوع عملياتنا ومصادر الإيرادات من أحد الأهداف الاستراتيجية الأساسية لبنك الكويت الوطني بهدف تنوع اعمالنا ومن ثم تنوع مصادر إيرادات المجموعة واستقرارها. وتعد مواصلتنا لتطبيق تلك الاستراتيجية من اهم دوافع المضي قدما لتعزيز المكانة التنافسية للمجموعة.

ويتمثل الهدف من شريحة العرض المعروضة امامكم في توضيح تأثير جدول أعمال التنوع على الأداء المالي للمجموعة.

وبالنظر أولاً إلى التنوع الجغرافي، نجد أن مساهمة العمليات الخارجية لبنك الكويت الوطني بلغت 112.7 مليون دينار كويتي من أرباح المجموعة في العام 2018، مقابل 94.7 مليون دينار كويتي في العام 2017، بنمو بلغت نسبته 19 في المائة.

وستلاحظون الآن بالنظر إلى الرسم البياني الدائري على الجانب الأيمن أن أرباح العمليات الخارجية ساهمت بنسبة ما يقارب 30 في المائة من إجمالي أرباح المجموعة. حيث تمتد شبكة فروع مجموعة بنك الكويت الوطني في 14 دولة خارج حدود الكويت، بما في ذلك مصر، مع استمرار النمو المتواصل لبنك الكويت الوطني – مصر.

فبالإضافة إلى التنوع الجغرافي، يتميز بنك الكويت الوطني بمكانة فريدة على مستوى كافة البنوك الكويتية من خلال عمله في المجال المصرفي التقليدي والإسلامي على حد سواء. حيث واصل بنك بوبيان، ذراعنا الإسلامي التابع للمجموعة، تحقيق أداءً ممتازاً وتسجيل أرباح بلغت قيمتها 56.2 مليون دينار كويتي في العام 2018 مقابل 47.7 مليون دينار كويتي في العام 2017، بنمو هائل بلغت نسبته 17.9 في المائة لصافي الربح.

وبالنظر إلى مجمل استراتيجية التنوع وأثارها المنعكسة على الأرباح، نرى اتجاهاً يبعث على الارتياح مع ملاحظة ان حوالي 40 في المائة تقريباً من أرباح المجموعة في العام 2018 كان مصدرها العمليات الخارجية والإسلامية مجتمعة، بما يؤكد الدرجة العالية من المرونة وقوة إيرادات المجموعة.

وينعكس تأثير التنوع على قاعدة الموجودات الخاصة بالمجموعة حيث إن نسبة 48 في المائة من الموجودات تتركز في العمليات التقليدية المحلية داخل الكويت، و 36 في المائة في العمليات الخارجية، و 16 في المائة في بنك بوبيان.

وننتقل الآن إلى الرسم البياني الخامس

ننتقل الآن إلى الرسم البياني الخامس.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة بعض الأرقام الرئيسية لحجم الأعمال خلال هذه الفترة المالية.

نذكر ان صافي إيرادات الفائدة قد ارتفع بنسبة 9.8 في المائة مقارنة بالعام الماضي وكان من اهم العوامل التي ساهمت في تحقيق ذلك النمو الهائل في حجم الأعمال.

وارتفع إجمالي الموجودات إلى 27.4 مليار دينار كويتي بنهاية ديسمبر 2018. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 5.4 في المائة مقارنة بمستويات ديسمبر 2017 فيما يعزى بصفة أساسية لنمو محفظة القروض.

حيث بلغت محفظة القروض 15.5 مليار دينار كويتي، بنمو 1 مليار دينار كويتي خلال فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في ديسمبر 2018، بما يمثل نمواً قوياً بنسبة 6.9 في المائة.

كما انه بالإضافة إلى النمو الاجمالي في حد ذاته، إلا ان من المشجع ان نلاحظ ان هذا النمو القوي قد شمل كافة أسواق الإقراض الرئيسية للمجموعة، أي الأسواق المحلية والدولية والإسلامية، بغض النظر عن بعض التسويات الجوهرية على مدار العام.

من جهة أخرى، بلغت ودائع العملاء 14.4 مليار دينار كويتي بنمو بلغت نسبته 4.4 في المائة بالمقارنة بديسمبر 2017. وأود أن أشير هنا بهدف التوضيح أن ودائع العملاء الواردة هنا لا تشمل ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية.

وتحرك مزيج الودائع الإجمالي بشكل إيجابي خلال العام، وشهدنا نمواً قوياً في الودائع الرئيسية للمجموعة، وأود أن أشير على وجه الخصوص إلى النمو الممتاز للودائع المصرفية للأفراد.

ويعكس النمو المطرد في ودائع عملاء التجزئة التركيز على هذا الجانب من اعمالنا في الأونة الأخيرة، بما في ذلك التركيز على استحداث وابتكار منتجات جديدة وذات صلة وتقديمها إلى السوق، هذا الى جانب تمكننا من الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة لبنك الكويت الوطني وسمعته الطيبة وقوة تصنيفه الائتماني.

وبالنسبة لمزيج التمويل بصفة عامة، نرى على الجانب الأيمن في أسفل الرسم البياني ان ودائع العملاء تشكل حالياً 62 في المائة من مزيج تمويل المجموعة، بما يتماشى مع مستويات العام 2017.

وننتقل الان إلى الرسم البياني السادس

وصلنا إلى آخر شريحة عرض.

ونسعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية على بعض المعايير ومقاييس الأداء الرئيسية.

حيث بلغ معدل العائد على متوسط حقوق الملكية لفترة الاثني عشر شهراً المنتهية في ديسمبر 2018 ما نسبته 12.0 في المائة مقابل 10.8 في المائة في العام 2017.

في حين بلغ العائد على متوسط الأصول 1.38 في المائة في العام 2018 مقابل 1.28 في المائة في العام 2017.

وبلغ معدل كفاية رأس المال بنهاية العام 2018 ما نسبته 17.2 في المائة مقابل 17.8 في المائة بنهاية ديسمبر 2017. حيث ان التحول الجزئي لتطبيق المعيار IFRS9 (فيما يتعلق بالموجودات المالية الأخرى بخلاف التسهيلات الائتمانية) في بداية العام 2018 أثر على النسبة الافتتاحية للمجموعة بحوالي 16 نقطة أساس.

ويبلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى 15.3 في المائة، في حين تصل نسبة كفاية رأس المال الأساسي الشريحة 1 - حقوق المساهمين إلى 13.8 في المائة.

أما على صعيد التوزيعات، فقد قرر مجلس الإدارة التوصية إلى الجمعية العمومية بتوزيع 35 فلس للسهم كأرباح نقدية للمساهمين بالإضافة إلى 5 في المائة أسهم منحة، وتخضع تلك التوزيعات بطبيعة الحال لموافقة الجمعية العمومية التي سيتم عقدها في موعد لاحق.

من جانب آخر، أود ان القي نظرة على نسب جودة الأصول والتي ما زالت تحتفظ بقوتها، حيث بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.38 في المائة في حين بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 228.1 في المائة. وعلى الرغم من أن النسب الحالية قد تبدو أقل نسبياً بالمقارنة بالنسبة القوية المحتسبة بنهاية العام الماضي، إلا أنها ما تزال عند مستويات جيدة.

وبهذا أصل إلى نهاية الاستعراض الذي اقدمه لكم.

وقبل أن ننتقل إلى أمير مرة أخرى، يسعدني ان أوجز ما قدمته لكم بقولي ان نتائج العام 2018 تميزت بمستويات أداء قوية ومرضية بصفة عامة. حيث شهدنا تحقيق نمواً ممتازاً عبر جميع الوحدات التشغيلية والمناطق الجغرافية المتعددة للمجموعة وذلك في ظل استمرار جهود التنوع وما تسفر عنه من تعزيز جودة إيرادات المجموعة.

وتشير النظرة الاستشرافية إلى أن المشهد يسوده بلا شك بعض التحديات والأمور الضبابية من جوانب عدة، بما في ذلك تداعيات بعض الأسواق البعيدة.

إلا انه على الرغم من ذلك، نتطلع للعام 2019 بمزيد من التفاؤل، مع الاحتفاظ بالتأني والحذر إلى حد ما. ولدينا آمالا عريضة لاستكمال تحقيق نتائج قوية تتفوق على أداء العام 2018 وتضيف إليه، كما تملؤنا الثقة في قدرتنا على تسخير ما حققنا من زخم قوي وتطبيقه على كافة قطاعات أعمال وأنشطة المجموعة.

شكراً لكم على وقتكم الثمين.

وننتقل الان مرة أخرى إلى أمير.

أمير حنا:

شكرا لكم جميعاً على حسن الاستماع.

إذا كان لديكم أسئلة، برجاء تقديمها عبر جهاز البث الشبكي (webcast) المخصص لذلك، حتى يتسنى لنا الاجابة عليها وفقاً لظهورها على الشاشة.

لقد عدنا مرة أخرى، وسوف نبدأ استعراض الاسئلة. برجاء مواصلة طباعة اسئلتكم حتى تتمكن من الرد عليها في الوقت المناسب.

السؤال الأول يتعلق بالقطاعات الداعمة لنمو البنك.

وسوف يتولى الرئيس التنفيذي للمجموعة الاجابة عليه.

عصام الصقر:

بالنسبة للقطاعات كما أسلفت الذكر، ساهمت معظم قطاعاتنا الرئيسية في صافي ربح المجموعة. ففي الكويت، سجلنا نمواً قوياً في قطاع الخدمات المصرفية للشركات وقطاع الخدمات المصرفية للأفراد. وعلى صعيد عملياتنا الخرجية، تمكن هذا الجانب من اعمال المجموعة من تحقيق نمواً بنسبة 29% بدعم رئيسي من مساهمة اعمالنا في مصر بمساهمة بلغت 9% من صافي الربح، بالإضافة إلى ذراعنا الاسلامي، بنك بوبيان الذي ساهم بنسبة 10% من صافي الربح. فكما ذكرت سابقاً، لدينا دخل متنوع من العديد من المصادر.

أمير حنا:

سؤال عن رأس المال والخطط المتعلقة للعام 2019. جيم، هل ترغب في تولي الاجابة عن ذلك السؤال؟

جيم ميرفي:

يسعدنا ان نرى ارتفاع التوزيعات هذه المرة. أحد الاسئلة القادمة إلينا يتناول إذا كنا نتوقع زيادة رأس المال خلال العام القادم. والاجابة هي لا، لن نقوم بذلك خلال هذه المرحلة. فعند تحديدنا لمعدل التوزيعات قمنا بالطبع بموازنة توقعاتنا وفقاً لمجريات الأمور خلال السنوات القادمة. ولدينا قناعه انه بالنظر إلى النمو المتوقع لأنشطة وربحية المجموعة في المستقبل، فان رأس المال الذي نحفظ به يعد كافياً لدعم احتياجات خطة النمو المستقبلي.

لذا لا يوجد اي مستجدات على صعيد رأس المال. وإذا حدث تحول جوهري في حجم النمو في المستقبل، فيجب علينا إعادة ضبط المعايير مرة أخرى. كما نرى الوضع حالياً، يمكننا استيعاب نمو كبير في الأعمال باستخدام رأس المال مع مواصلة العمل في حدود المعدلات المقبولة لتحمل المخاطر. حيث نحفظ دائماً برأسمال إضافي بما يتناسب مع تصنيفنا الائتماني ومكانتنا على المستوى المحلي، ونتوقع ان نحفظ بهذا السقف خلال العام 2019.

أمير حنا:

هناك بعض الاسئلة الواردة عن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9، اعتقد اننا قمنا بتغطية تلك النقطة خلال الاستعراض إلا اننا سنتكلم باختصار عن تأثيره على النظرة المستقبلية للمخصصات في العام 2019.

جيم ميرفي:

اوردنا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9 ضمن جدول اعمالنا منذ فترة طويلة. وتم حسم المسألة بنهاية العام بحيث يتم العمل بخسائر مخصصات الائتمان الأعلى من بين القيم الناتجة عن طريقتين لإحتسابها وهما طريقة احتساب المخصصات وفقاً للمعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9 أو احتساب المخصصات بناءً على توجيهات واحكام بنك الكويت المركزي الصادرة بهذا الخصوص.

واعتقد انه يتم اختيار اكثرهما ارتفاعاً على اساس تحفظي. وكان الوضع السائد لدينا بنهاية العام ان تم اعتماد معايير بنك الكويت المركزي. وسعدنا لانخفاض تكلفة المخاطر في الربع الأخير.

من الواضح الآن أن السؤال سيكون كالتالي: كيف يتم موازنة تكلفة المخاطر، وما هو أقل معدل للتكلفة أو الأخطار الواضحة في الربع القادم وما قد نتوقعه في العام المقبل؟ ومن الواضح أنه سؤال كبير نحتاج إلى توخي الحذر بشأنه نظراً لإمكانية تطبيق اي من النظامين لاحتساب المخصصات، حيث ينطوي الأمر على عدد من الأمور غير المؤكدة. لذا ينبغي توخي الحذر فيما يتعلق بالتوقعات.

لذا لا نريد ان نضع توجهاً معيناً بالنسبة لتكلفة المخاطر، ففي نهاية الأمر هذا ما يسعى السؤال للوصول إليه. إلا انه حتى الان شهدنا تقلص تكلفة المخاطر في الربع الأخير من العام 2018، ونأمل في تراجع تكلفة المخاطر إجمالاً على مدار العام 2019. وأعتقد أن الأمر الرئيسي سيكون بالطبع كيفية أداء الربع الأول في هذا الصدد إلا ان النقطة الأساسية تتمثل في أن التغيير الذي طرأ على اتجاه تكلفة المخاطر بنهاية العام الماضي كان تطوراً محموداً، ونأمل أن يكون إشارة دالة على التحسن القادم مستقبلاً. وما زلنا نشعر بالتفاؤل الحذر بأن الوضع سيؤول إلى ذلك، إلا انه يجب بالطبع الانتظار لنرى ما سيسفر عنه العام المقبل، وسوف يكون الربع الأول من العام 2019 عاملاً رئيسياً في هذا الصدد.

أمير حنا:

عودة مرة اخرى للنمو، وبصفة خاصة نمو القروض، هناك سؤال حول اتجاهات نمو القروض في العام 2019 وفقاً للدول والقطاعات المختلفة. ما هي التوقعات الخاصة بذلك؟

عصام الصقر:

سيعتمد جزء من نمو القروض اعتماداً شديداً على المشروعات التنموية الكبرى للحكومة وان كان سيتم طرحها، وهو الأمر الذي نعتقد حدوثه. وقد شهدنا بعض التباطؤ في ترسية تلك المشروعات خلال العام 2018 وعلى الأرجح سيتم طرح العديد من المشاريع في مختلف القطاعات في العام 2019 بما يعزز من فرصنا لزيادة نمو القروض.

جيم ميرفي:

نعم، يتمثل أحد الجوانب الهامة للمعادلة في كيفية اداء هذا الجزء من الأعمال. واعتقد بصفة عامة اننا بصدد رؤية ارتفاع تلك النسبة للمجموعة بواقع رقم فردي مرتفع في العام القادم. وسوف تتوزع مصادر ذلك النمو على مستوى كافة قطاعات الاعمال المختلفة، كما نتوقع أن نشهد الارتفاع الطبيعي المعهود لنمو القروض الاستهلاكية. وبالنسبة لعملياتنا المحلية، فإن عمليات الشركات المحلية لديها عدد جيد من المشاريع قيد الاعداد، بالإضافة إلى ما نطلق عليه مسمى الشركات الأجنبية التي تعتمد على تنفيذ الصفقات وهكذا، إلا انه هناك عدد جيد من المشاريع قيد الاعداد.

وتتمتع الأعمال التجارية الدولية بوضع جيد للغاية كما أن العديد من مواقعنا لديها عدد كبير من المشاريع قيد الاعداد، هذا إلى جانب الجودة الائتمانية المرتفعة. وسيعتمد ذلك على توقيت الحصول على تلك الصفقات الائتمانية، إلا ان هناك عدد جيد من المشروعات المخطط تنفيذها على صعيد الأعمال التجارية الدولية. كما يسعدنا أن نشهد ما لدى بنك بوبيان من توقعات جيدة جدا لنمو القروض خلال العام المقبل.

وبصفة إجمالية، بوضع كل تلك الاعمال معاً، نتوقع في هذه المرحلة ان نشهد نمواً بواقع رقم فردي مرتفع.

أمير حنا:

لدينا بعض الاسئلة عن اتجاهات أسعار الفائدة في الكويت واذا ما كان بنك الكويت المركزي سيتتبع خطى الولايات المتحدة وماذا نتوقع بالنسبة لاتجاه متوسط صافي هامش الفائدة في العام 2019؟

جيم ميرفي:

من الواضح أن التطورات الأخيرة سلكت هذا الاتجاه بحيث لم تعد هناك نفس مستويات الثقة لتوقع استمرار ارتفاع أسعار الفائدة. ولم نقم بافتراض أي زيادة في معدلات الفائدة خلال العام 2019. ومن الواضح أن هذا الرأي يتغير من فترة لأخرى، إلا أننا نتحدث الآن عن الأساس الذي اعتمدهنا والقائم على افتراض عدم رفع أسعار الفائدة خلال العام 2019. هل سيقوم الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة بواقع مرة أو مرتين، وهل سيقوم البنك المركزي باتباع ذلك بخطوة مماثلة، يصعب تحديد ذلك.

أما من حيث التأثير، نفترض عدم رفع أسعار الفائدة مما يعني إمكانية تماشي هوامش المجموعة في المستقبل مع المستويات الحالية، أو ربما تتحرك قليلاً نقطة واحدة أو نقطتي أساس وفقاً لتوقيت رفع أسعار الفائدة. إلا أننا سوف نتوقع ثبات الهوامش على الأرجح عند نفس مستويات نهاية العام 2018، مع إمكانية ارتفاعها قليلاً نتيجة التغير في مزيج الأصول، إلا أنه بخلاف ذلك أعتقد أنني سأبقي على تلك نفس معدل التوقعات في المتوسط.

أمير حنا:

اتجاهات الاتعاب والعمولات، هل من الممكن تكرار نفس النمو الذي شهده العام 2018 مرة أخرى في العام 2019؟ وما هي الدوافع المساندة لذلك؟

جيم ميرفي:

نعم، مرة أخرى يعتمد الأمر على مستويات الأنشطة في العام 2019. فلقد كان العام 2018 عاماً جيداً جداً، لا شك في ذلك. وسجلنا أداءً رائعاً على صعيد كافة قطاعات الأعمال كبطاقات الائتمان والتمويل التجاري وإدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية. هل ستشهد جميع تلك القطاعات نمواً مماثلاً في العام القادم؟ أعتقد أننا نرى تحرك النسبة في حدود عدد فردي مرتفع أو متوسط الارتفاع، إلا أن ذلك يعتمد على اجتماع العديد من العوامل. فبعض المعاملات التي تستقطب الاتعاب تعتمد على توقيت حدوثها. وبصفة عامة، إذا كان من المقرر أن نشهد نمواً مماثلاً لما شهدناه في العام 2018، سيكون ذلك أداءً مرضياً للغاية، إلا أنه قد يكون من الحكمة تقليل معدل التوقعات قليلاً اعتماداً على توقيت الحدوث.

أمير حنا:

سؤال عن التوقعات الخاصة بتراجع نسبة التكلفة إلى الدخل في عامي 2019 و2020، من حيث الاتجاه العام.

جيم ميرفي:

حسناً، نسبة التكلفة إلى الدخل كما هي الآن تعتبر عند مستويات متدنية للغاية. والهدف الاساسي بالطبع هو إبقائها دون مستوى الثلاثين، وهو ما نتوقع تحقيقه. ونظراً لقيامنا باستثمارات مكثفة وارتفاع النفقات الرأسمالية فسوف نشهد ارتفاع معدلات الاهلاك مستقبلياً. إلا انه على الرغم من ذلك، فإن المستويات التي بلغناها الآن قرب نسبة الثلاثين هي ما نتوقع الاستمرار في حدودها.

أمير حنا:

سؤال عن عمليات الدمج والاستحواذ وإذا ما كان لدينا خطط للقيام باي أنشطة استحواذ بهدف تسجيل معدلات نمو مرتفعة مثل العام الحالي؟

عصام الصقر:

لا نخطط لأنشطة توسعية في الوقت الحاضر، فلا نخطط لعمليات استحواذ وليس لدينا خطط على هذا النحو في العام 2019. ما أقدمنا عليه في العام 2018 هو توسعة نشاط ادارة الثروات في السعودية وهو الأمر الذي لن يكون له تأثيراً على رأسمال المجموعة. بخلاف ذلك، لا توجد خطط للتوسع في الوقت الحاضر.

أمير حنا:

لدينا سؤالين بخصوص شطب الخسائر في العام 2018 والسبب وراء ذلك؟ اعتقد اننا أعلننا عن ذلك على مدار العاميين الماضيين وان تلك الخطوة كانت في اطار التحضير لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9، حيث قمنا بعملية تنظيف للمحفظة الائتمانية بما يعزز جهودنا للتحضير تدريجياً لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9، بما اننا نتوقع تطبيقه العام الحالي. وكان جزء من ذلك هو استخدام المخصصات الإحترازية الزائدة عن الإحتياج من وجهة نظرنا حتى نهيء البيانات المالية لتطبيق المعيار بأسلوب أسهل وأكثر سلاسة، وكان ذلك هو الغرض من شطب الخسائر.

أمير حنا:

نحن الان في انتظار مزيداً من الاسئلة، اعتقد انه ما زال امامنا خمس دقائق لهذه المكالمة.
هناك بعض الاسئلة الاضافية عن متوسط صافي هامش الفائدة وتكلفة الأموال، واعتقد اننا
قمنا بتغطية كلا السؤالين بكثافة من خلال الاسئلة والاستعراض.
هناك سؤال آخر يتناول أسباب عدم قيامنا بزيادة حصتنا في بنك بوبيان وأعتقد أيضاً أننا
تناولنا ذلك من قبل لكن سيقوم الرئيس التنفيذي بالإجابة عن ذلك الآن.

عصام الصقر:

حسناً إذا أتاحت لنا الفرصة لزيادة حصتنا في بنك بوبيان سنقدم على ذلك، ولكن هناك
بعض الأمور التنظيمية حيث يتعين علينا الحصول على إذن من الجهات الرقابية، بالإضافة
إلى ما إذا كان هناك أي أسهم متاحة ليتم عرضها علينا لشرائها، وحتى الآن نراقب الموقف
عن كثب. لا يوجد أي خطط قيد الاعداد على هذا الصعيد. وأعتقد أنه خلال السنوات
القليلة القادمة قد تتاح لنا فرصة القيام بذلك، إلا انه لا يوجد تغيير في ملكيتنا في بنك
بوبيان حتى الآن.

أمير حنا:

أعتقد اننا وصلنا إلى نهاية مكالمة اليوم، مرة اخرى اذا كانت لديكم اي اسئلة للمتابعة او
اسئلة اضافية لم نقم بالإجابة عليها نظراً لضيق الوقت، برجاء ارسالها عبر عنوان البريد
الالكتروني الخاص بقسم علاقات المستثمرين المتوفر على موقعنا الالكتروني في الصفحة
الخاصة بعلاقات المستثمرين، وسوف نقوم بالإجابة على كافة الاسئلة الخاصة بالمتابعة
او التي لم نقم بالإجابة عليها.

والآن، احيل المكالمة لعامل البدالة لإنهاء المكالمة.

عامل البدالة:

نصل بذلك إلى نهاية مكالمة اليوم. شكراً لمشاركتم الكريمة. يمكنكم انهاء المكالمة الآن.